DOI: https://doi.org/10.54172/mjsc.v5i1.564

مؤشرات أولية حول واقع التجارة الخارجية والبينية للوطن العربي

على محمود فارس * فيصل مفتاح شلوف *

الملخص

تلعب التجارة الخارجية دوراً مهماً فى دفع عملية النمو الاقتصادي ، لذلك كثفت دول العالم جهودها من أجل فتح الأسواق وتحرير التجارة العالمية ورفع معدلات النمو فى التجارة الدولية . إن الوطن العربي بكل قدراته البشرية وموارده الطبيعية لم يستطع أن يساير التطورات السريعة فى التجارة العالمية ، إذ لايزال دوره فيها ضعيفاً وبطيئاً ، فصادراته لاتزيد عن 2.8% من صادرات العالم ووارداته أقل من ذلك قليلاً بالنسبة إلى واردات العالم .

أما تجارته البينية فهي لاتزيد عن 10% من الحجم الكلي للتجارة الخارجية العربية. تتسم التجارة الخارجية والبينية العربية بأنها محدودة الأسواق عالمياً ، فهناك ست دول أجنبية فقط تسيطر على نصف التجارة الخارجية العربية بصادراتها ووارداتها ، أما التركيب السلعي لها فتهيمن عليه المنتجات النفطية والمواد الغذائية .

ورغم كل الاتفاقات المعمول بها فى الجامعة العربية أو الاتفاقات الثنائية بين الأقطار العربية إلا أن التجارة العربية البينية لازالت ضعيفة ومتعثرة ، فهي تتصف بالتمركز الجغرافي من خلال شريك أو شريكين عربيين . أما التركيب السلعي لها فهو أيضاً يعاني من محدودية البضائع والسلع المتبادلة والتي تطغي عليها المنتجات الزراعية والسلع الاستهلاكية . إن استمرار مثل هذه الظواهر سوف يزيد من العقبات والمحددات ضد توسع التجارة العربية البينية وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي .

* جامعة عمر المختار – البيضاء – ليبيا ، ص . ب 919 .

© للمؤلف (المؤلفون)، يخضع هذا المقال لسياسة الوصول المفتوح ويتم توزيعه بموجب شروط ترخيص إسناد المشاع الإبداعي CC BY-NC 4.0

المقدمة

تشهد السوق العالمية تطورات خطيرة منذ عدة سنوات فى أنشطتها وتشـــكيلاتها وهياكلها الاقتصادية من أجل تحقيق أهداف محددة تتجسد بفتح الأسواق الدولية وتحريـــر التجارة العالمية ، وهذا يجعلنا نفكر فى مستقبل هذه الأسواق فى القرن الحـــادي والعشـــرين والأسس التي ستعتمدها فى التعاملات التجارية العالمية . لذلك نرى أنه لابد مـــن دراســـة المساحة الحقيقية التي تقف عليها التجارة الخارجية العربية فى هذه السوق ومدي مساهمتها فى دعم وتطوير الاقتصاد العربي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي ، خصوصاً وأنها خلال الســـنوات الخمس الأولى من عقد التسعينات سجلت نسبة صادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي مقدارهـــا 27% ونسبة واردات إلى الناتج المحلي الإجمالي مقدارها 23% وهذه النسبة ليست قليلة رغـــم أن التجارة الخارجية العربية الكلية ذات مساهمة ضئيلة فى التجارة العالمية .

لقد تمكنت أوروبا الغربية ومن خلال السوق المشتركة بين دولها من تحقيق الوحدة الأوروبية على مختلف الأصعدة رغم كل الاختلافات والتناقضات الموجودة فى المجتمعـــات الأوروبية . وهذا درس واقعي يجب الاستفادة منه لكي يساعد الأمة العربية فى البحث عـــن الخلل الذي يكمن فيها منذ عشرات السنين ويمنعها حتى من تحقيق السوق العربية المشـــتركة رغم أن فيها كل مقومات الوحدة الاقتصادية وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي .

نظرة عامة للتجارة العالمية

تلعب التجارة الخارجية دوراً مهماً فى دفع عملية النمو الاقتصادي من خلال توفـير السلع والخدمات المطلوبة بين دول العالم ، لذلك احتل هذا القطاع مرتبة متقدمة فى ســـلم الأولويات الاقتصادية خلال الأعوام الماضية وذلك من خلال السعي إلى فتح الأسواق وتحرير التجارة العالمية سواء كان ذلك بإقرار اتفاقيات (الجات) وقيام منظمة التجارة العالمية أو مـــن خلال قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية .

لقد أثرت ثلاثة عوامل رئيسية فى تحقيق نمو كبير فى التجارة العالمية فى منتصف التسعينات ، وهذه العوامل هي :

1-الاتجاه العالمي نحو تحرير التجارة الدولية فيما بين دول العالم .

2-الانتعاش الاقتصادي فى معظم دول العالم ، خاصة الصناعية منها .

3-انتهاء مرحلة الركود الاقتصادي الذي بدأ فى مطلع التسعينات .

إن هذه العوامل ساعدت على رفع معدلات النمو فى التجارة الخارجية الدولية حيث كان معدل التغير فى وارداتها 2.4% عام 1993 وأصبح 7.1% عام 1995 ، كذلك بلغ معدل التغير فى صادراتها 0.8% عام 1993 ثم وصل إلى 7.3% عام 1995 . أما بالنسبة إلى مجموعة الدول النامية فقد تواصل ارتفاع معدل نمو صادراتها من 12% عام 1994 إلى 12.2 عام 1995 ، وبالنسبة لوارداتها فقد كان معدل نموها عام 1994 حوالي 9% ووصل عام 1995 إلى 11.8% (جدول 1) .

بعض المؤشرات الاقتصادية للوطن العربي

تبلغ المساحة الكلية للوطن العربي 1.4 مليار هكتار أو 10.2% من مساحة العالم ويبلغ عدد سكانه 252.8 مليون نسمة أو 4.4% من سكان العالم ، منهم 76 مليون نشطين اقتصادياً . ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 528.7 مليار دولار عام 1995 ونسبة نموه عن العام الذي قبله 5.9% ، (جدول 2) ، ويبلغ متوسط نصيب الفرد بسعر السوق 2091.4 دولاراً . وتبلغ نسبة الصادرات العربية إلى الصادرات العالمية 2.8% ونسبة الواردات العربية إلى الواردات العالمية حوالي 2.5% ، أما نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة العربية فهي 9.2% .

يتكون الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي من قطاعين رئيسيين هما القطاع السلعي الذي ساهم بحوالي 51.5% عام 1995 وقطاع الخدمات الذي ساهم بحوالي 48.5% من الناتج المحلي الإجمالي ، (جدول 3) . وإذا قارنا هذه الهيكلية بما كانت عليه علم 1985

جدول 1 : معدلات التغير النسبي لنمو حجم التجارة خلال الفترة 1990 – 1996 (%)

البيان	معدل التغير في نمو الصادرات						معدل التغير في نمو الواردات					
	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1990	1991	1992	1993	1994	1995
التجارة العالمية	6.8	5.1	4.3	2.4	8.2	7.1	5.0	2.0	3.7	0.8	9.1	7.3
تجارة الدول النامية	6.2	6.6	9.9	7.5	12.0	12.2	9.7	11.2	9.9	8.9	9.0	11.8
التجارة الخارجية العربية	14.5	5.8 –	5.8	2.8 –	3.2 –	9.7	8.8	0.7	17	2.3 –	1.5	6.4
التجارة العربية البينية	16.4	4.3 –	2.3	1.6 –	1.5	1.1 –	7.5	0.9 –	21	5.3 –	5.5	4.3

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1991 , 1993 , 1995 , 1996

جدول 2 : الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (بالأسعار الجارية)

السنوات	مليار دولار	معدل النمو السنوي %
معدل 1980-1985	375.1	3.0 -
معدل 1986-1990	466.2	4.4
1991	450.9	3.3 -
1992	486.0	7.8
1993	491.9	1.2
1994	499.3	1.5
1995	528.7	5.9

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1996 .

جدول 3 : الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي العربي (بسعر التكلفة) (%) .

القطاعات	1985	1994	1995
1- قطاع الإنتاج السلعي	56.6	51.5	51.5
- الزراعة	9.2	13.8	13.1
- الصناعات الاستخراجية	27.7	18.7	19.3
- الصناعات التحويلية	8.7	10.5	10.7
- التشييد	10.1	7.1	6.9
- الكهرباء والماء والغاز	0.9	1.4	1.5
2- قطاع الخدمات	43.4	48.5	48.5

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1996 .

فسنجد أن القطاع السلعي قد تراجع فى مساهمته فى الناتج المحلي الإجمالي ، إذ كان يساهم بحوالي 56.6% آنذاك بينما ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات بعد أن كانت عام 1985 حوالي 43.4% . كما يمكننا أن نلاحظ فى جدول رقم 3 أن نسبة مساهمة الصناعات التحويلية والتي تعبر عن درجة التصنيع واستغلال الموارد الوطنية تعتبر قليلة مقارنة بمثيلاتها فى الدول الصناعية المتقدمة وفي بعض الدول النامية التي تعتمد التصنيع كاستراتيجية أولى لتنمية اقتصادياتها .

أما أهمية التجارة الخارجية فى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية فإن متوسط تغير نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990 – 1995 قد بلغ 27.9% ، بينما بلغ متوسط نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي 23.8% وبذلك فإن متوسط نسبة التجارة الخارجية العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي العربي خلال الفترة نفسها قد بلغ 51.7% ، (جدول 4) .

واقع التجارة الخارجية العربية

لقد شهدت القيمة الإجمالية للتجارة العربية تحسنا ملحوظا بين عامي 1994 و 1995 وقد جاء هذا التحسن فى مستوي الصادرات العربية بمعدل تغير بلغ حوالي 9.7% وهو معدل مساير فى الاتجاه لمعدل تغير الواردات العربية الإجمالية الذي بلغ نحو 6.4% (جدول 5) .

إن اتجاهات التجارة الخارجية العربية توضح لنا أن الدول الصناعية هي الأسواق الرئيسية للدول العربية ، حيث تستوعب أسواقها حوالي ثلثي الصادرات العربية ، كما أنها فى الوقت نفسه تشكل المصدر الرئيسي لواردات الأقطار العربية بحوالي الثلثين أيضا . أما على مستوي المجموعات الاقتصادية فتعتبر السوق الأوروبية الموحدة أكبر الشركاء التجاريين للدول العربية سواء على مستوى الصادرات أو على مستوى الواردات . فقد استوعبت السوق الأوروبية حوالي 30% من الصادرات العربية فى النصف الأول من عقد التسعينات ،

جدول 4 : أهمية التجارة الخارجية العربية فى الناتج المحلي الإجمالي العربي .

البيـــــــــــــان	1994	1995	النسبة المئوية المتوسطة للفترة (95 – 90)
نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي %	26.1	27.0	27.9
نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي %	23.6	23.0	23.8
نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي %	49.7	50.7	51.7
نمو الناتج المحلي الإجمالي %	1.5	5.9	2.5

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1996 .

جدول 5 : نمو التجارة العربية والعالمية .

البيـــــــــــــان	الصادرات			الواردات		
	1994	1995	متوسط التغير (95– 90)	1994	1995	متوسط التغير (95–90)
التجارة العربية						
– القيمة (مليار دولار)	130.30	142.91		117.73	125.26	
– معدل التغير (%)	3.21-	9.68	0.54	1.53	6.40	4.43
التجارة العالمية						
– معدل التغير (%)	13.70	18.77	8.29	13.51	18.84	7.97
التجارة العربية من التجارة العالمية (%)	3.08	2.84		2.75	2.46	

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1996 .

كما أن حوالي 43% من إجمالي الواردات العربية خلال تلك الفترة كان مصدرها السوق الأوروبية الموحدة . وتتوقع الهيئات الاقتصادية العربية أن السوق الأوروبية الموحدة ستدعم مركزها التجاري مع الدول العربية خصوصاً بعد أن وقعت كل من تونس عام 1995 والمغرب عام 1996 اتفاقيات لإقامة مناطق تجارة حره معها . وهناك دول عربية أخرى بدأت المفاوضات مع هذه المجموعة لإقامة مثل هذه المناطق .

إن أهم ما يميز التجارة الخارجية العربية هو محدودية الشركاء التجاريين معها (جدول 6) . حيث يتمثل ذلك فى بعض أسواق الدول الصناعية فهناك ست دول صناعية تستحوذ على ما يزيد عن 50% من التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية ، ففي مجال أسواق الصادرات العربية فإنها تتركز فى الدول الست العالمية حسب أهميتها :

اليابان 17% ، الولايات المتحدة 11% ، إيطاليا 8% ، فرنسا 6% ، كوريا الجنوبية 5% ، ألمانيا 3% .

أما فى مجال مصادر الواردات العربية فإن هناك ست دول صناعية أيضا تستحوذ على أكثر من 53% من مصادر التوريد للدول العربية وهي : الولايات المتحدة 12% ، فرنسا 9% ، اليابان 9% ، ألمانيا 8% ، إيطاليا 8% ، المملكة المتحدة 7% .

وما يؤكد شدة تركيز التجارة العربية الخارجية وجود خمس دول تعتبر شريكا تجاريا رئيسيا لغالبية الدول العربية وهي : الولايات المتحدة واليابان وفرنسا وإيطاليا وألمانيا .

ففي مجال التوزيع الجغرافي لصادرات الأقطار العربية بشكل فردي فإن 60% من صادرات دولة قطر تتركز فى السوق اليابانية ، وأن 66% من صادرات الصومال فى السوق السعودية ، وأن 40% من صادرات الجماهيرية فى السوق الإيطالية ، وأن 39% من صادرات الإمارات فى السوق اليابانية ، وأن 31% من الصادرات المغربية فى السوق الفرنسية ، وأن 28% من صادرات عمان فى السوق اليابانية وأن 27% من الصادرات التونسية فى السوق الفرنسية .

جدول 6 : أهم الشركاء التجاريين ونسبة مشاركتهم فى التجارة الخارجية العربية بين 1990 – 1994 .

الدولة	اتجاه الصادرات			اتجاه الواردات		
	الشريك الأول	الدول الأولى	مجموع نسبتهم %	الشريك الأول	الدول الأولى	مجموع نسبتهم %
الأردن	الهند 13%	4	38	العراق 12%	6	41
الإمارات	اليابان 39%	3	48	اليابان 14%	7	54
البحرين	السعودية 17%	5	54	السعودية40%	3	57
تونس	فرنسا 27%	4	66	فرنسا 26%	4	60
الجزائر	إيطاليا 20%	6	73	فرنسا 25%	5	67
السعودية	أمريكا 20%	6	55	أمريكا 20%	5	58
السودان	السعودية 13%	6	44	ليبيا 14%	7	55
سوريا	إيطاليا 24%	5	61	ألمانيا10%	5	41
الصومال	السعودية 66%	3	93	إيطاليا 17%	4	42
العراق	" "	4	49	" "	6	52
عمان	اليابان 28%	3	52	الإمارات26%	6	74
قطر	اليابان 60%	1	60	اليابان 14%	7	61
الكويت	اليابان 21%	5	58	أمريكا 16%	7	62
لبنان	السعودية 17%	7	53	إيطاليا 13%	5	40
ليبيا	إيطاليا 40%	4	73	إيطاليا 21%	4	51
مصر	إيطاليا 15%	7	47	أمريكا 18%	5	45
المغرب	فرنسا 31%	4	44	فرنسا 26%	5	48
موريتانيا	اليابان 25%	5	73	فرنسا 29%	5	49
اليمن	سنغافورة 14%	4	44	أمريكا 12%	5	40
الكلي	اليابان 17%	6	50	أمريكا 12%	6	53

المصدر : حسابات من جداول التجارة الخارجية فى التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1996 .

أما فى مجال التوزيع الجغرافي للواردات العربية الإجمالية فإن الولايات المتحدة وحدها تشكل المورد الرئيسي الأول لأربع دول عربية وتعتبر المملكة العربية السعودية من أكبر هذه الأسواق وبنسبة 20% ، تليها مصر بنسبة 18% ، الكويت بنسبة 16% ، واليمن بنسبة 12% ، وتأتي فرنسا كمورد رئيسي أول لأربع دول عربية فى المغرب العربي هي موريتانيا بنسبة 29% ، تونس 26% ، الجزائر 25% ، المغرب 23% ، أما اليابان فهي المورد الرئيسي الأول لكل من الجماهيرية 21% ، الصومال 17% ولبنان 13% .

وتشكل الإمارات المورد الرئيسي الأول لسلطنة عمان بنسبة 26% والسعودية المورد الرئيسي الأول للبحرين بنسبة 40% ، والجماهيرية المورد الرئيسي الأول للسودان بنسبة 14% .

إن نسبة إجمالي الصادرات الحقيقية العربية إلى صادرات بعض دول العالم توضح ضعف الموقف العربي فى السوق الدولية كما يظهر ذلك فى (جدول 7) حيث لم تصل هذه النسبة إلى 0.1 من صادرات البلدان المذكورة فى أعلى مستوياتها ، بل لم تصل إلى نسبة 1% من صادرات الولايات المتحدة خلال العقدين الماضيين من الزمن كما لم تصل إلى نسبة 1% من صادرات المملكة المتحدة خلال السنوات العشر الماضية .

ومن خلال مراجعة وتحليل التركيب السلعي للتجارة العربية (جدول 8) يتبين لنا بوضوح هيمنة المنتجات النفطية عليها ، تليها المنتوجات الصناعية ثم المواد الكيماوية ثم المواد الغذائية . وفي قطاع الواردات تأتي السلع المصنعة فى المقدمة ثم وسائل النقل والآلات والمعدات والمشروبات .

جدول 7 : نسبة الصادرات العربية إلى صادرات بعض دول العالم مع نصيب الفرد فى كل منها .

البيانات	نسبة الصادرات العربية إلى صادرات بعض دول العالم				نصيب الفرد من الصادرات العربية وفي بعض دول العالم بالدولار			
	1980	1985	1990	1994	1980	1985	1990	1994
الدول العربية	-	-	-	-	1034	515	634	619
البرازيل	9.2	3.3	4.5	3.0	154	214	209	307
بلجيكا	2.2	1.1	1.2	1.3	7721	8800	11295	10966
سنغافورة	9.5	4.1	2.7	1.5	7546	9707	19538	33789
كوريا	8.1	2.6	2.2	1.6	557	947	1516	2135
ماليزيا	20.9	7.6	4.8	2.5	599	825	1653	3015
بريطانيا	1.4	0.7	0.8	0.8	2175	2515	3214	3455
أمريكا	0.6	0.4	0.4	0.3	1238	1018	1573	1897

المصدر : حسبت من جداول التجارة الخارجية فى التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1996 .

التجارة العربية البينية *

رغم أن موضوع التجارة العربية البينية من أهم مواضيع التكامل العربي وتحقيق الاكتفاء الذاتي بين الأقطار العربية وكذلك دعم وحماية الأمن الاقتصادي العربي ، إلا أن الواقع الحالي يبين لنا أن التجارة العربية البينية تتسم بضآلة الحجم مقارنة بالحجم الكلي للتجارة الخارجية العربية ، فهي لم تتجاوز كثيرا حاجز نسبة 10% منذ مدة طويلة من الزمن ، (جدول 9) ، ولعل هذا يعكس حقيقة ضعف التجارة العربية البينية التي تعيقها وتعترض تطورها وانطلاقها العديد من العقبات والمحددات ، (بالرغم من وجود اتفاقية التعاون الاقتصادي والدفاع المشترك فى إطار الجامعة العربية التي وقعت عام 1945 ، وإنشاء

* تعني التجارة العربية – العربية .

جدول 8 : التركيب السلعي للصادرات والواردات العربية (%) .

البيـــــــــــان	متوسط الفترة 1985 – 1990	
	صادرات	واردات
المواد الغذائية والمشروبات	2.81	17.06
المواد الخام	2.29	4.76
الوقود المعدني	80.76	6.24
المواد الكيمياوية	3.65	7.43
الآلات ومعدات النقل	1.59	29.32
المصنوعات	5.5	31.24
سلع غير مصنعة	2.16	3.65
المجموع	100.00	100.00

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية : تقرير الزراعة فى الوطن العربي لعام 1993 ، الخرطوم ، 1994 .

جدول 9 : حصة التجارة العربية البينية من التجارة الخارجية العربية (%) .

البيـــــــــــان	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
حصة الصادرات البينية لإجمالي الصادرات العربية	8.45	7.85	8.00	7.34	9.99	10.47	9.45
حصة الواردات البينية لإجمالي الواردات العربية	9.87	9.47	8.88	8.06	8.65	8.99	8.81

المصدر : – المنظمة العربية للتنمية الزراعية : التجارة العربية البينية ، الخرطوم ، 1993 .

– التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1996 .

مجلس الوحدة العربية عام 1957 ، والسوق العربية المشتركة عام 1964 وغيرها من الاتفاقيات اللاحقة) .

إن اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم التجارة العابرة نصت على إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية المتبادلة بين الدول الأعضاء من الرسوم مع معاملة المنتجات الصناعية العربية معاملة تفضيلية ، إلا أن الأقطار العربية جميعها لا تلتزم بهذه الاتفاقية ، من جهة أخرى فإن الخلافات السياسية قادت بعض الأقطار العربية إلى فرض حظر تجاري بينها أو المساعدة فى تطبيق حظر تجاري كأسلوب للضغط السياسي والاقتصادي .

إن مثل هذه العقبات والمحددات من شأنها أن تبدد الطاقات العربية وتقف حجر عثرة أمام توسع التجارة البينية والتكامل الاقتصادي ولن تكون نتيجته إلا أن تقف المنطقة العربية عاجزة عن مواجهة السياسات الاقتصادية التي تفرضها التكتلات الاقتصادية العالمية .

اتجاهات التجارة العربية البينية

إن ما ورد فى الدراسة التي قامت بها المنظمة العربية للتنمية الزراعية حول التجارة العربية البينية واتجاهاتها عام 1993 والمنشورة عام 1994 تؤكد النمو السالب لمعظم الصادرات والواردات للأقطار العربية حيث تشير الأرقام الواردة فى (الجدول 10) إلى تغلب طابع التركيز الجغرافي من خلال شريك أو شريكين سواء من ناحية تدفق الصادرات أو الواردات . كما تظهر البيانات المتاحة عن اتجاه الصادرات العربية البينية علم 1994 ، أن الصادرات البينية للسعودية مثلاً تتركز بنسبة حوالي 60% فى دولتين هما البحرين والإمارات كما تتركز الصادرات البينية للإمارات بنسبة 58% مع سلطنة عمان ، كذلك الحال فى صادرات قطر تجاه الإمارات ، وسورية تجاه لبنان ، والسودان تجاه السعودية .

أما الواردات العربية البينية فتصل نسبة تركيز واردات عمان من الإمارات إلى حوالي 86% والسودان من السعودية 47% وقطر من الإمارات 41% ولبنان من سورية

جدول 10 : نسبة مساهمة الدول العربية بالتجارة العربية البينية عام 1994 .

الدولة	صادرات بينية %	واردات بينية %
الأردن	3.52	7.16
الإمارات	13.36	14.00
البحرين	3.21	3.17
تونس	2.78	3.31
الجزائر	1.53	2.91
السعودية	27.88	13.47
السودان	1.39	3.73
سوريا	5.57	2.11
الصومال	0.59	0.37
العراق	2.70	0.57
عمان	18.37	12.32
قطر	2.33	3.40
الكويت	2.26	7.57
لبنان	3.14	5.22
ليبيا	3.09	5.40
مصر	4.72	2.53
المغرب	2.74	7.13
موريتانيا	0.02	0.45
اليمن	0.71	5.45
المجموع	100.00	100.00

المصدر : حسبت من جداول مختلفة فى المراجع .

59% والمغرب من السعودية 51% ، ويبين لنا (جدول 10) نسبة مساهمة كل قطر عربي بالتجارة العربية البينية خلال عام 1994 .

الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية

يتميز الهيكل السلعي بوجود اختلافات ملحوظة فى الأهمية النسبية للسلع التي تصدر أو تستورد من الأسواق العربية وإليها ، وتشير أرقام هيكل التجارة البينية العربية إلى أن قيمة الصادرات العربية البينية عام 1995 قد سجلت انخفاضا طفيفا بلغ حوالي 1% مقارنة بعام 1994 ، فى حين ارتفعت قيمة الواردات البينية بمعدل يزيد عن 4% مقارنة بزيادة بلغت 6% فى عام 1994 ، و لم يطرأ على حصة الصادرات البينية فى إجمالي الصادرات العربية تغير يذكر خلال الفترة 1991 – 1995 حيث أنها تشكل نسبة لا تتعدى 10% فى المتوسط .

إن مؤشرات هيكل الصادرات والواردات البينية للأقطار العربية التي تتوفر بيانات عنها عام 1995 تبين وجود تزايد فى الأهمية النسبية للمنتجات الزراعية فى صادرات كل من الأردن والسودان إلى الأقطار العربية . وتراجعت الأهمية النسبية للمصنوعات الأساسية والكيماوية فى صادرات كل من قطر والأردن إلى السوق العربية . فى حين زادت حصة المصنوعات الأساسية والغزل والنسيج فى واردات دولة قطر من السوق العربية .

لقد شكلت المنتجات الزراعية 74% من صادرات السودان و 54% من صادرات الأردن إلى الأسواق العربية ، أما المصنوعات الأساسية فقد شكلت 60% من صادرات دولة قطر والوقود المعدني 20% والكيماويات 19% ، بينما شكلت صادرات الأردن من الكيماويات 27% ، وفي الواردات البينية تحظى المنتجات الزراعية بنحو 30% من واردات دولة قطر ويحظى الوقود المعدني بحوالي 57% من واردات الأردن و 38% من واردات السودان ، وتشكل المصنوعات الأساسية حوالي 29% من واردات دولة قطر .

معوقات ومحددات تنمية التجارة العربية البينية

يتضح من الدراسة والتحليل السابق لواقع التجارة البينية العربية ، أن الأقطار العربية فى وضع لا تحسد عليه ، ويبدو أن هنالك محددات ومعوقات مزمنة تحول دون تطوير هذا الواقع ، ولعل من بين أهمها ما يمكن إيجازه بالأتي :

1-محدودية التقنيات والقواعد الإنتاجية فى الأقطار العربية وعدم وجود استراتيجية موحدة للصناعات العربية .

2-ضعف الأساليب الحديثة فى الإنتاج والتغليف والتسويق مما يفقد السلع العربية المصدرة الميزة النسبية مقارنة بالسلع الأجنبية .

3-تركيز الاستثمارات فى قطاعات غير منتجة للسلع المطلوبة فى سوق التجارة البينية .

4-تشابك الإجراءات والممارسات الجمركية والإدراية وتعقدها .

5-تعقد إجراءات النقل والعبور واستغراقها وقتاً طويلاً .

6-نقص التقنيات الحديثة المستخدمة فى التفريغ والتحميل فى الموانئ العربية .

7-تباين هيكل الرسوم المفروضة فى الموانئ البحرية والجوية واختلافها .

8-نقص التمويل للتجارة العربية البينية والائتمان عليها ، رغم إنشاء صندوق النقد العربي * لبرنامج تمويل التجارة العربية برأسمال قدره 500 مليون دولار بهدف تحويل المبادلات التجارية البينية في السلع ذات المنشأ العربي ، وكذلك الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالكويت ، بهدف تمويل المبادلات التجارية البينية في السلع ذات المنشأ العربي .

---

* رغم إن صندوق النقد العربي يعتبر صندوقاً تنموياً لكنه لا يقرض المشروعات الإنتاجية (زراعية أو صناعية) لأن فرصة إعادة رأس المال المستثمر فيها قليلة (ضعف الإنتاجية للوحدة الواحدة) ويخشى الصندوق من ضعف عملية الاسترداد لذلك يفضل تمويل قطاع الخدمات كالفنادق وغيرها من الخدمات التي لها عائد أكبر للوحدة الواحدة .

9-نقص المعلومات التجارية الخاصة ببيانات التجارة وفرص الاستيراد والتصدير بين الأقطار العربية ، رغم تأسيس شبكة للمعلومات التجارية عام 1991 تابعة لبرنامج تمويل التجارة العربية .

10- عدم تفعيل السوق العربية المشتركة لعام 1964 .

11- عدم تفعيل اتفاقية تيسير التبادل التجاري المبرمة فى إطار الجامعة العربية عام 1981 وعدم تنميته رغم أنها دخلت حيز التنفيذ منذ عام 1982 والتي تنص على تبادل الإعفاءات الجمركية وغير الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل على السلع غير المصنعة والسلع المصنعة بالإضافة إلى تبادل الإعفاءات الجمركية وغير الجمركية الكاملة للمنتجات الزراعية والحيوانية والمواد الخام العربية المنشأ .

12- الارتباط التاريخي لتجارة بعض الأقطار العربية مع بعض الدول الأوروبية الذي يصعب فهمه وفكه .

النتائج والتوصيات

إن التحدي الرئيسي الذي لايزال يواجه الأقطار العربية فى مجال التجارة العربية البينية هو تذليل العقبات والصعوبات التي تواجه انسياب السلع وتحقيق تحرير جوهري للتجارة العربية البينية ، ومحاولة للمساهمة لتحقيق ذلك نقترح مايلي :

1-ضرورة تحقيق التوجه الذي بدأ عام 1995 بإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبري كخطوة أولى نحو السوق العربية .

2-تحقيق السوق العربية المشتركة ، بل الموحدة وتصعيد دورها على أرض الواقع العربي لتكون ركناً من أركان الوحدة الاقتصادية .

3-تنويع الأسواق الخارجية وتوسيع معاملاتها بدلاً من التركيز الجغرافي سواء كان فى إطار التجارة العربية الخارجية أم فى إطار التجارة العربية البينية .

4-تنويع الهيكل السلعي للصادرات البينية والتحرر من هيمنة النفط والمنتجات النفطية فى التركيب السلعي للتجارة الخارجية ، رغم أن ذلك يؤكد الأهمية الكبرى للمنطقة فى الاقتصاد الدولي .

5-جدولة الواردات العربية ودراسة حالة الاعتماد شبه الكامل على التقنيات الأجنبية المتمثلة فى السلع المصنعة مما يؤكد ضعف القطاع الصناعي العربي ويجعل المنطقة عرضة لاستيراد التضخم فى الاقتصاد الدولي .

6-العمل على زيادة الإنتاج الزراعي وتحرير التجارة العربية البينية للسلع والمنتجات الزراعية ، لأن الزيادات المستمرة فى واردات الغذاء تضع الوطن العربي فى مركز الصدارة من حيث أتساع الفجوة الغذائية ومن ثم الاعتماد على الخارج فى تأمين الغذاء .

7-رسم سياسات استثمار عربية موحدة تسمح بدخول المستثمرين المحليين وتعمل على تحقيق الانسجام بين الحوافز الضريبية ومعايير الكفاءة .

8-تشجيع المشروعات المشتركة الصناعية والتجارية التي يدخل فيها شريك عربي أو أجنبي عن طريق إنشاء الشركات القابضة بهدف الحصول على امتيازات التقنية وحق الدخول إلى الأسواق .

9-إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية العربية أمام المنتجات العربية المصنعة وتدعيم مؤسسات الترويج للتجارة العربية البينية وتوفير التسهيلات الائتمانية.

10- منح الأولوية والتشجيع للسلع الرأسمالية والبتروكيماوية والصناعات المعدنية والإلكترونات وتطوير برامج البحوث ذات التطبيقات العربية وحماية وتطوير الموارد الأولية .

Primary indicators of foreign trade situation of Arab countries

Ali. M. Faris and Faisal M. Shalloof *

Abstract

International. trade is the exchange of good and services between countries. It occurs because a country is able to purchase goods a broad more cheaply that it can produce them at home. The result of trade is to increase a country's level of living .

Two approaches have used in recent years to move towards free trade. One is the formulation of customs unions called the regional approach. The Arab countries free trade association was formed to encourage free trade between the Arab countries .

The Arab role in international trade still weak and slow . The total exports of the Arab countries is 2.8% of the total world exports.

The purpose of this paper is to take a look at the trade between Arab countries firstly and its position at international trade level. Also to encourage Arab countries to liberalize trade between themselves.

The result of the study showed that all the agreements signed between the Arab countries to free trade did not take place as should be. The major barriers between the Arab countries are the tariffs , import quotas , and political differences .

To increase (encourage) free trade between Arab countries , export subsidies reduction in tariffs , solving all the political problems are needed .

المراجـــــع

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون : التقرير الاقتصادي العربي الموحد للســـنوات 1991 ، 1993 ، 1995 ، 1996 .

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، 1996 – إدارة الإحصاء : النشرة الإحصائية للتجـارة الخارجية العربية .

* Omar AL-Mukhtar University , P.O. BOX 919 EL-beida - Libya

صندوق النقد العربي ، 1995 – الحسابات القومية للدول العربية 1984 – 1994 ، العدد (15) .

صندوق النقد العربي ، 1996 – الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي : الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية ، أبو ظبي .

المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 1994 – أوضاع الأمن الغذائي العربي 1993 ، الخرطوم .

المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 1994 – تقرير عن التنمية الزراعية في الوطن العربي لعام 1993 ، الخرطوم .

المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 1995 – التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي لعام 1995 ، الخرطوم .

فليح حسن خلف ، 1994 – اقتصاديات الوطن العربي ، منشورات الجامعة المفتوحة ، طرابلس .